تقييم أثر الإئتمان المصرفي على حجم الادخار المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2000–2016

Evaluation of the impact of bank credit on the size of bank savings in Algeria during the period 2000–2016

ط.د. معمري عبد الكريم
طالب دكتوراه– تخصص نقود ومالية، جامعة ادرار
مخبر التكامل الاقتصادي، جامعة ادرار
m.abdelkrimabdelkrim@yahoo.fr

د. بلال بوجمعة
أستاذ محاضر" أ" – جامعة ادار
مخبر التكامل الاقتصادي، جامعة ادرار
boudjemaabellal@yahoo.fr

تاريخ الاستقبال:2017/09/24 تاريخ النشر: 2018/06/15

الملخص: تسعى هذه الورقة البحثية إلى محاولة دراسة وإبراز واقع أهم الوظائف التي تضطلع بها البنوك التجارية، والتي تتمثل بالأساس في كل من التمويل والتعبئة للادخار المصرفي، وهذا من خلال تجميع فوائض الاقتصاد الغير مستغلة وإعادة توظيفها عبر التمويل المصرفي بشكل يجعل منها قوة دفع للاقتصاد من جديد،

ثم في مرحلة ثانية القيام بمحاولة نمدجة العلاقة بين هاتين الوظيفتين من خلال دراسة أثر الإئتمان وبعض المحددات الأخرى على الادخار المصرفي (الودائع البنكية) للجزائر خلال الفترة (2000–2016).

وقد توصلت الدراسة في الأخير إلى وجود علاقة قوية بين الإئتمان المصرفي وحجم الإدخار المصرفي (الودائع البنكية) خلال طول فترة الدراسة، أي أن الإئتمان يؤثر بشكل كبير على مستويات وتغيرات الإدخار المصرفي لدى البنوك التجارية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الادخار المصرفي، الودائع البنكية، الإئتمان المصرفي.

التصنيف JEL: C32; E51; E58; G2

.

Abstract:
In this article, we try to present the most important functions of commercial banks, which represent to finance and mobilize bank savings by pooling the surplus of the untapped economy and re-using it through bank financing, which makes it a new impetus for the economy,

Then, in the second phase, the relationship between these two functions was attempted by examining the impact of credit and some other determinants on Algeria's bank savings over the period 2000-2016.

The study concluded that there is a strong relationship between bank credit and the size of bank savings during the study period, ie credit affects the levels and changes of bank savings in commercial banks in Algeria.

Keywords: bank savings, bank deposits, bank credit.
JEL Classification: C32; E51; E58; G2

مقدمة:

إن التحولات المتجددة في العلاقات الاقتصادية الدولية والإقليمية وتداعياتها على الأوضاع الاقتصادية المحلية تستدعي ضرورة تطوير المنظومة المصرفية، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال التحكم في النظام المصرفي بأن يسير نحو تحقيق التنمية الاقتصادية.

ويحتل النظام المصرفي ضمن الهيكل المالي للاقتصاد مركزا حيويا في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية من خلال قدرته في تدفق الأموال بين فئات الاقتصاد القومي، ولهذا يشير الكثير من الاقتصاديين انه لولا الخدمات التي قدمها النظام المصرفي في الدول المتقدمة لما استطاعت هذه الدول ان تبلغ ما بلغته من تقدم اقتصادي ونمو، كما أن التطورات الاقتصادية في الدول النامية والتي على شاكلتها الجزائر تسعى جاهدة لتحقيق برامج تنموية ضخمة تفوق قدرة مواردها المالية، إنما ترجع بالأساس لدور النظام المصرفي في تعبئة المدخرات المحلية وتوجيها نحو الاستثمار في المشاريع الاقتصادية وبما يتماشى مع سياسة الدولة الائتمانية وتمويل التنمية الاقتصادية، ويتجلى هذا من خلال الوظائف الأساسية التي تقوم بها المصارف التجارية ألا وهو قيامها بدور الوسيط المالي بين المقرضين والمقترضين، وهذه الوظائف يمكن تمييزها إلى وظيفتين رئسيتين.

حيث تمثل الودائع المصرفية الوظيفة الأولى والتي تمثل أحد أهم مصادر التمويل في البنوك، وهي الدعامة الرئيسية التي تمكن البنك من القيام بوظائفه في الإقراض والاستثمار لذلك تسعى البنوك باستمرار إلى تنمية ودائعها، فقبول الودائع يرتبط به تقديم خدمات مصرفية متعددة ذات صلة بحاجات المودعين.

أما الوظيفة الثانية فيمكن القول أنها تتمثل في القروض والائتمان والتي تشكل أهم أوجه استخدامات وتوظيف الاموال في البنوك، فقيام البنك بتقديم القروض يعني أنه قد وضع ارصدة سبق ايداعها لديه في موضع التشغيل، وبذلك يكون قد حول الودائع من اموال عاطلة إلى مال عامل يدر عائد يمثل الجانب الأكبر من ايرادات البنك.

ويمكن القول أن هاتين الوظيفتين متكاملتين فيما بينهما، وهو ما يؤذي في الأخير إلى سيرورة عمل الجهاز المصرفي بشكل فعال وهو الشيء الذي كرسته مختلف الأنظمة المصرفية، والجزائر بصفة خاصة.

إن الأهمية التي تكتسيها الودائع المصرفية والإئتمان المقدم من طرف البنوك التجارية في مختلف الأنظمة المصرفية وخاصة الجزائر، دفعتنا إلى بلورة إشكالية لهذه الدراسة كما يلي:

ما نوع وطبيعة العلاقة الموجودة بين وظيفة الادخار المصرفي والإئتمان المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2000–2016؟

ولمعالجة الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب لمعالجة مثل هذه الظواهر، وهذا من خلال التعرف على قنوات التمويل والتعبئة لدى الجهاز المصرفي للادخار المحلي، كما تم استخدام طرق القياس الاقتصادي والمتمثلة في دراسة أثر الائتمان المصرفي وبعض المحددات الأخرى على الادخار المصرفي لحالة الجزائر خلال الفترة (2000–2016).

وقمنا بتقسيم الورقة البحثية إلى ثلاث محاور رئيسية وهي:

أولا– ادوات تعبئة الادخار المصرفي (الودائع البنكية)

ثانيا – سياسة الإئتمان المصرفي للبنوك التجارية

ثالثا– تقييم أثر الإئتمان على حجم الادخار المصرفي في الجزائر خلال الفترة (2000–2016)

أولا– أدوات تعبئة الادخار المصرفي (الودائع البنكية)

1– مفهوم الادخار ومحدداته

1– 1– تعريف الادخار المصرفي: يحدد الادخار بأنه إحجام عن الانفاق أو هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستخدم في الاستهلاك،

وعموما فالادخار (حمزة محمود الزبيدي،2011، ص86) يمثل تصرف اقتصادي يتحقق من خلال تأجيل الاستهلاك الحاضر إلى المستقبل، وينطبق هذا المضمون على الادخار ككل، وبشكل عام فإن الادخار صفة فطرية في حياة الفرد مند بدأ الخليقة دفعته إليه طبيعة الحياة وظروفها وتقلباتها ومسؤولياتها.

وتقسم المدخرات إلى قسمين، المدخرات الاختيارية والمدخرات الاجبارية، والاساس المميز للنوعين هي صفة التكوين من قبل المدخر، فالادخار الاختياري يتحقق بإرادة المدخرين تلقائيا ويتم لحسابهم (حمزة محمود الزبيدي،2011، ص86) أما الإدخار الإجباري فهو ذلك الجزء الذي يقتطع من دخول الأفراد بعيدا عن حاجة الاستهلاك بطريقة إلزامية دون أن يقبل عليه الأفراد طواعية (عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان سانية، 2014، ص 219).

1– 2– محددات الإدخار:

إن الإدخار المصرفي يتميز بأن له العديد من المحددات، والتي سوف نعرض أهمها وهي كالتالي:

1–2–1– معدل التضخم: اعتبر الاقتصاديون أن التضخم من العوامل المؤثرة على الإدخار بأنواعه، والسبب في ذلك يعود إلى أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار، يؤثر بشكل كبير على القوة الشرائية للدخول، ومن ثم ينعكس تأثيرها سلبا على الاستهلاك والادخار (احمد سلامي، 2017، ص 287).

1–2–2– معدل الفائدة على الودائع: توصف العلاقة ما بين سعر الفائدة الذي يعرضه المصرف على المودعين وحجم الودائع بأنها علاقة طردية، بمعنى أن بزيادة سعر الفائدة على الودائع يزيد حجم الودائع والتحفيز على الإيداع، والعكس صحيح (رانية خليل حسان أبو سمرة).

1–2–3– الناتج المحلي: إن الإدخار يتميز بأن له علاقة قوية مع تغيرات حجم الناتج المحلي في الاتجاه الموجب، وهو ما أشارت إليه مختلف النظريات الاقتصادية، بأن اتجاه الناتج المحلي نحو الارتفاع تكون له دلالة قوية ارتفاع قيم الإدخار على المستوى المحلي، والعكس صحيح.

1–2–4– سعر الصرف: بالنسبة للعلاقة الموجودة بين الإدخار المحلي وتغيرات سعر الصرف فهي في العادة تشير إلى أنه توجد علاقة عكسية بينها، أي في حالة ارتفاع قيم سعر الصرف فإن هذا يؤذي إلى ارتفاع قيمة الإدخار المحلي، وهذا نتيجة تآكل القيم الحقيقة لقيمة الإدخار المجمع مع مرور الوقت، والعكس صحيح.

1–2–5–– العوامل الديمغرافية: تشير أغلب الدراسات إلى إن العامل الديمغرافي له دور كبير في التأثير على تغيرات حجم الإدخار المحلي، وهذا طبعا في ظل الظروف العادية للاقتصاد والتي من أهمها استقرار الوضع الإقتصادي والسياسي، والعلاقة بينهما هي علاقة طردية وموجبة.

1-2-6-- الضرائب: إن الضرائب في العادة يكون لها تأثير سلبي على تغيرات حجم الإدخار المحلي، ولذلك فإن ارتفاع معدل الضرائب يعتبر عامل سلبي على حجم الإخار المحلي.

2- وسائل تعبئة الادخار(الودائع البنكية) وعوامل تنيمتها:

تمثل الودائع أحد أهم مصادر التمويل في البنوك، وهي الدعامة الرئيسية التي تمكن البنك من القيام بوظائفه في الإقراض والاستثمار، لذلك تسعى البنوك باستمرار إلى تنمية ودائعها لكونها من المصادر الرئيسية لموارد البنك المالية.

2-1 - تعريف الوديعة المصرفية:

يمكن تعريف الوديعة المصرفية على أنها اتفاق بمقتضاه يدفع المودع للبنك مبلغ معين من النقود عبر إحدى وسائل الدفع المعروفة، ويترتب على ذلك خلق وديعة تحت الطلب أو لأجل أو للتوفير وفقا لما يحدده الاتفاق بين الطرفين –العميل والبنك- ويلتزم البنك برد هذا المبلغ للمودع أو لأمره عند الطلب، أو حينما يحل الأجل، كما يلتزم البنك بدفع فائدة على فيمة الوديعة (محمود عزت اللحام، مصطفى يوسف كافي، 2016، صر205).

2 -2 - انواع الودائع البنكية وأهم العوامل المؤثرة فيها

هناك عدة أنواع للودائع تختلف بحسب الغرض منها، فهناك الودائع التي توضع في البنوك لمجرد الاحتفاظ بها والتي منها ودائع الجارية، وهناك نوع آخر من الودائع ينتظر أصحابها تحقيق عوائد من ورائها والتي من أهمها الودائع الادخارية.

2-2-1- الودائع الجارية (ودائع تحت الطلب): هذه الودائع هي دائما تحت تصرف أصحابها، يمكنهم اللجوء إلى سحبها كليا أو جزئيا متى شاؤا ودون إشعار مسبق، وهذا يعني أنها تحت تصرف المطلق لأصحابها ولا يحق للبنك أن يفرض قيودا أو شروطا أمام اصحابها أثناء سحبها، كما أن أصحاب هذه الودائع لا يستفيدون من أية فوائد، وتشكل هذه الودائع الجزء الاكبر من المعروض النقدي بمفهومه الضيق M1 (العملة في التداول+ الودائع الجارية) في الاقتصادات المتقدمة (حمزة محمود الزبيدي،2011، ص97)

2-2-2- الودائع لأجل والودائع الادخارية: هي تلك الودائع التي توضع في البنوك لفترة معينة، ولا يمكن القيام بسحبها إلا بعد انقضاء هذه الفترة، أما الودائع الادخارية فهي تمثل عملية توفير وادخار حقيقية نظرا لمدة إيداعها في البنوك والعائد المنتظر منها، فهذه الودائع تبقى لفترات طويلة في البنك، وهي عكس الأولى.

هي المبالغ على شكل ودائع يتم ايداعها في حساب وديعة لأجل لفترة معينة قد تكون شهرا أو ثلاثة اشهر أو ستة أشهر أو سنة، أي لفترة زمنية معينة يتفق عليها بين العميل و البنك لقاء فائدة بسعر معين ولا يمكن سحبها إلا في تاريخ استحقاقها (دريد كمال آل شبيب،2015، ص231).

2-2-3- العوامل المؤثرة في جدب وتنمية الودائع المصرفية:

تشير النظرية الاقتصادية الجزئية إلى أن عرض الودائع يمكن اعتباره دالة لعدد من المتغيرات التفسيرية ومن أهمها (رانية خليل حسان أبو سمرةص 85):

- سعر الفائدة الدائنة(سعر الفوائد على الودائع المصرفية)، والعلاقة بينهما علاقة طردية.

- أسعار الفائدة على البدائل المناظرة(بدائل الأوعية الادخارية التي تعرضها المؤسسات الأخرى)، والعلاقة بين الأولى والأخيرة هي علاقة سالبة (عكسية).

– دخل المودع، ويلاحظ وجود علاقة ارتباط قوية بين دخول المودعين والودائع.

– مستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي و التشريعي، وكلما كان الوضع السياسي والاقتصادي والتشريعي مستقر كلما ساهم ذلك في نمو الودائع.

– مدى انتشار العادة المصرفية ومستوى الوعي بالعادة الإدخارية وأهميتها قومياً.

وهناك عوامل مرفقية على مستوى الجهاز المصرفي وهي:

– السمات الأساسية للمصرف، أي سمعته وأهميته النسبية.

– سياسات المصرف، اتجاه الودائع والقروض، الإستثمار وعيرها.

– موقع المصرف والمكان الذي يشغله

3– تطور الودائع المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2000–2016):

إن النظام المصرفي في الجزائر وبعد عشر سنوات من الدخول في الإصلاح الجدري للمنظومة المصرفية في إطار قانون النقد والقرض (10/90)، و من خلال التعديلات التي طرأت على هذا القانون حسب متطلبات الوضع الإقتصادي المعاش خلال كل فترة ورغم الصعوبات التي تعرض لها فإنه قد تميز بالإيجابية من خلال نجاحه في تجميع الموارد بمختلف أشكالها سواءا من القطاع العام، أو القطاع الأسري والمؤسسات الخاصة، والذي يمكن أن يظهر جليا من خلال المعطيات الواردة أذناه.

جدول رقم (01): يوضح هيكل الودائع لدى المصارف التجارية العمومية والخاصة الأخرى في الجزائر خلال الفترة (2000–2016)

الودائع	ودائع تحت الطلب			ودائع لأجل		إجمالي الودائع
السنة	حصة المصارف العمومية	حصة المصارف الخاصة	المجموع	حصة المصارف العمومية	حصة المصارف الخاصة	المجموع
2000	438.244	29.258	467.502	928.468	45.882	974.350	1441.852
2001	499.174	55.753	554.927	1152.012	82.994	1235.006	1789.933
2002	548.130	94.038	642.168	1312.962	172.229	1485.191	2127.359
2003	648.775	70.130	718.905	1656.568	67.475	1724.043	2442.948
2004	1019.9	108.0	1127.9	1429.7	49.0	1478.7	2606.6
2005	1108.3	116.1	1224.4	1575.3	57.6	1632.9	2857.3
2006	1597.5	152.9	1750.4	1584.5	65.3	1649.8	3400.2
2007	2369.7	191.1	2560.8	1671.5	89.5	1761.0	4321.8
2008	2705.1	241.8	2946.9	1870.3	120.7	1991.0	4937.9
2009	2241.9	261.0	2502.9	2079.0	149.9	2228.9	4731.8
2010	2569.5	301.2	2870.7	2333.5	190.8	2524.3	5395
2011	3095.8	400.0	3495.8	2552.3	235.2	2787.5	6283.3
2012	2823.3	533.1	3356.4	3053.6	280.0	3333.6	6690
2013	2942.2	595.3	3537.5	3380.4	311.3	3691.7	7229.2
2014	3705.5	722.7	4428.2	3800.2	290.1	4090.3	8518.5
2015	3297.7	594.0	3891.7	4075.8	367.6	4443.4	8335.1
2016	3060.5	671.7	3732.2	4010.8	412.8	4409.3	8141.5

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر للفترة 2000–2016.

من خلال الجدول وخلال طول الفترة 2000–2016 نلاحظ أن حصة المصارف العمومية في الحصول على مختلف أصناف الودائع أنها تأخذ حصة الأسد مقارنة مع حصة المصارف الخاصة، وهذا طبعا يرجع لعدة عوامل منها الانتشار الواسع للبنوك العمومية لكامل التراب الوطني مقارنة بالبنوك الخاصة والتي تتركز بالأساس في الشمال، حيث نجد أن شبكة المصارف العمومية وصلت إلى 1134 وكالة في 2016 مقابل 1126 وكالة في 2006، و355 وكالة في 2016 مقابل 152 وكالة في 2006 (تقرير بنك الجزائر 2016، ص

69) لصالح المصارف الخاصة، وتبين المؤشرات الإجمالية أن مستوى الوساطة المصرفية يتحسن تدريجيا من زاوية تطور الشبكة ومستوى القروض، إلا أنها تبقى دون المستوى الذي بلغته بعض البلدان المتوسطية المجاورة للجزار، ويخص هذا الأداء الضعيف نسبيا أساساً جوانب الخدمات المصرفية القاعدية للزبائن من الأسر وتوزيع القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبالنسبة إلى مصادر الموارد المجمعة فإنه وبالنسبة للمصارف العمومية فإن أغلب الودائع الملتقطة ترجع بالأساس لمؤسسات قطاع المحروقات، أما المصارف الخاصة فإن مواردها من الودائع تتأتى من المؤسسات الخاصة والأسر حصريا.

ونلاحظ أنه وخلال الفترة 2000-2005 أن النسبة الأكبر للودائع المجمعة ترجع لصالح الودائع لأجل والتي بلغت 65% مقارنة بالودائع تحت الطلب والتي كانت نسبتها 34%، ولكن خلال الفترة (2006-2016) نلاحظ أن قيم كل من ودائع لأجل وتحت الطلب أصبحت متقاربة بشكل كبير.

منحنى رقم(01) : يوضح تطور وضعية الودائع المجمعة لدى الجهاز المصرفي للجزائر خلال الفترة (2000-2016)

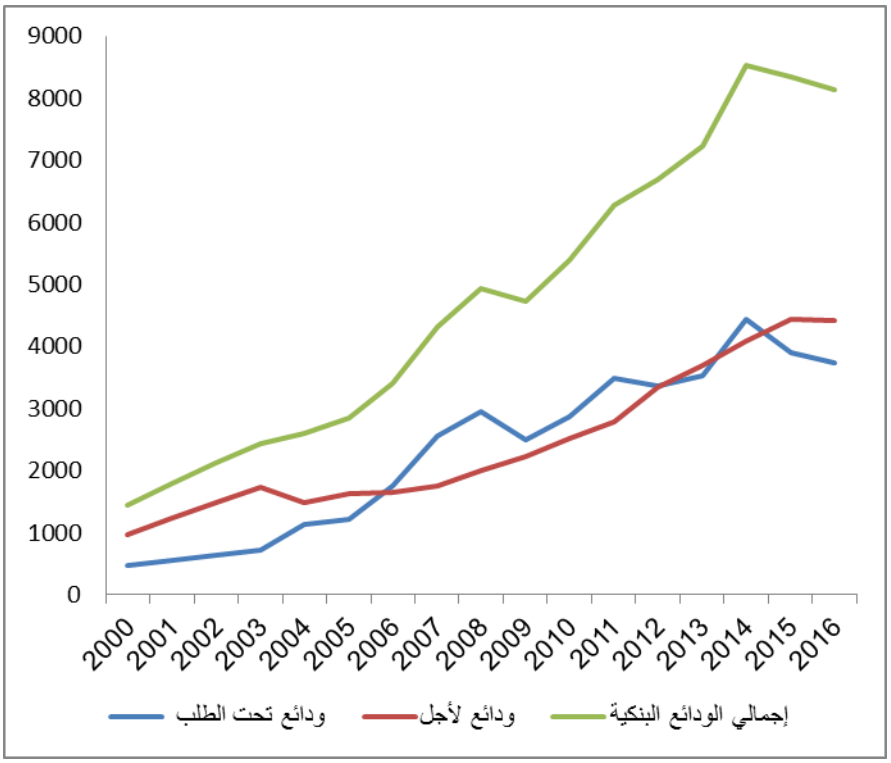

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر للفترة 2000-2016.

يلاحظ من خلال بيانات المنحنى أعلاه الارتفاع المتواصل للنمو في الموارد المجمعة للنظام المصرفي لمختلف أشكال الودائع، وهو ما يعكس مستوى التطور الذي كان نتيجة التعديلات المصرفية التي طالت الجهاز المصرفي خلال فترة الدراسة، كما لا يخفى علينا أيضا أن ارتفاع مبالغ الودائع يرجع كذلك لارتفاع التدريجي لمعدلات التضخم والذي تمثل في انخفاض قيمة الدينار أمام العملات الرئيسية للتداول بشكل تديجي خلال طول فترة الدراسة.

وبالنسبة لأشكال الموارد المجمعة فيلاحظ التأثر الشديد للموارد تحت الطلب من سنة إلى أخرى، وهذا مقارنة بالودائع لأجل التي تميزت بنوع من الاستقرار.

ثانيا– سياسة الإئتمان المصرفي للبنوك التجارية

1–1– مفهوم القروض المصرفية

1–1–1– تعريف القروض المصرفية

إن إدارة القروض تعد من أهم المهام التي تقوم عليها إدارة البنوك، وهذا لأنها تشكل جزءا رئيسيا من أعمال البنك؛

وتعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء، والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والشركات بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال، وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة (دريد كامل آل شبيب، 2015، ص 188).

1–1–2– وظائف وأهمية القروض المصرفية:

إن القروض التي تقدمها البنوك تقوم بعدة وظائف والتي من أهمها ما يلي:

– تمويل الإنتاج، حيث أن احتياجات الاستثمارات الإنتاجية لمختلف القطاعات الاقتصادية تتطلب توفير المال للمساهمة في رؤوس الأموال كإحدى مصادر التمويل للمشاريع.

– تمويل الاستهلاك، من خلال حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية وتأجيل دفع ثمنها، لذا يمكنهم البنك من الحصول على هذه السلع بواسطة القروض.

– والقرض كذلك له وظيفة تسوية المبادلات وإبراء الذمم، والتي تظهر أهميتها من خلال كمية وسائل الدفع في المجتمع ويمكن ملاحظة مثل هذا التعامل والاستخدام للنقود المصرفية في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا، إذ أن معظم التعامل في تسوية المبادلات السلعية يكون بواسطة وسيلة للدفع أو وسيط للتبادل مع إعتماد أقل على النقود الحاضرة في القيام بهذه المهمة.

هذا وتعد عمليات الإقراض من أهم مصادر التمويل للشركات والأفراد وهذا منى خلال:

– تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود والوعد بالوفاء، كما أنها وسيلة مناسبة لتحويل رأس مال من شخص لآخر، وبذلك فهو واسطة للتبادل واستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع.

– ويعتبر القرض المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك نفسه للحصول على إيراداته وإحتاجاته من الأموال.

– وإن منح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الإقتصادي وتقدمه، ورخاء المجتمع، فتعمل القروض على خلق فرص العمالة، وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.

2– 1– سياسات وتصنيفات الإئتمان المصرفي

2–1–1– سياسة البنوك في الإقراض

إن سياسة الاقراض يقصد بها مجموعة المبادئ والمفاهيم التي تضعها الإدارة العليا لكي تهتدي بها مختلف المستويات الإدارية عند وضع برامج وإجراءات الإقراض ويسترشد بها متخذو القرارات عند البت في طلبات الاقتراض ويلتزم بها المتقدمون عند بحث تلك الطلبات (عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، 2015، ص 76)، وفيما يلي أهم خطوات تحديد سياسة الإقراض في البنوك:

– تحديد الحجم الإجمالي للقروض، أي إجمالي التخصيصات من أموال البنك لمنح القروض إلى كافة عملاء البنك (دريد كمال آل شبيب، 2015، ص 192).

– تحديد أنواع القروض التي يمنحها البنك، والتي تتفق مع أهدافه وسياساته، وبذلك يمكن استبعاد طلبات الإئتمان التب لا تتماشى مع سياسة البنك دون اتخاد أي إجراءات بشأنها (محمود عزت اللحام، مصطفى يوسف كافي، 2016، ص 234).

– تحديد المنطقة الجغرافية التي يخدمها البنك وفروعه المختلفة، ويتوقف ذلك على حجم البنك وأهدافه وطبيعة نشاطه وتخصصه، ويؤدي تحديد النطاق الجغرافي إلى توفير الوقت والجهد والتكلفة.

– تحديد سعر الفائدة، أي بوضع مدى معين لسعر الفائدة على القروض استرشادا بسعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي، بالإضافة لسعر الفائدة على الودائع.

– تحديد الضمانات، حيث تقوم المصارف في العادة بطلب ضمانات معينة يجب تقديمها عند طلبات الاقتراض، وهذه الضمانات منها ما يكون شخصيا ومنها ما يكون عيني.

2-1-2- تصنيف القروض المصرفية: يمكن تصنيف القروض المصرفية التي تقدمها المصارف وفق أسس مختلفة كما يلي:

– **حسب النشاط الممول:** ومن أهمها القروض الإنتاجية والقروض الاستهلاكية.

– **حسب الغرض منها:** وهي قروض تجارية وعقارية، وقروض صناعية وزراعية.

– **حسب المستفيد من القرض:** ومن أهمها القروض الخاصة والقروض العامة(د.عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، 2015، ص 72).

– **حسب الفترة الزمنية:** وهي قروض بنكية قصيرة الأجل، وقروض متوسطة وطويلة الأجل.

– **حسب نوع الضمانات المقدمة:** قروض بضمانات شخصية وقروض بضمانات عينية.

– **حسب القطاعات:** ومنها قروض القطاع الزراعي والصناعي، والقطاع العقاري (دريد كمال آل شبيب، 2015، ص 195)..إلخ.

3- تطور وضعية الإئتمان المصرفي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016):

بشكل عام يمكن أن نقول أن وضعية المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى خلال السنوات الأخيرة تميزه بارتفاع وتيرة التمويل المصرفي من خلال حجم القروض الممنوحة والممولة لمختلف شرائح وقطاعات الاقتصاد الوطني، وهو ما يظهر لنا من خلال المعطيات الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم (02): القروض الموزعة من طرف مختلف المصارف حسب الفترة الزمنية للإئتمان الممنوح في الجزائر للفترة(2000–2016).

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	المصارف العامة			المصارف الخاصة			اجمالي القروض الممنوحة من المصارف
	القروض القصيرة الأجل	القروض المتوسطة والطويلة الأجل	إجمالي القروض الممنوحة من المصارف العامة	القروض القصيرة الأجل	القروض المتوسطة والطويلة الأجل	إجمالي القروض الممنوحة من المصارف الخاصة	
2000	–	–	966.684	–	–	26.369	993.053
2001	478.453	554.562	1033.015	34.863	9.821	44.684	1077.699
2002	508.524	576.267	1084.791	119.456	61.796	181.252	1266.043
2003	736.561	542.673	1279.234	37.007	63.232	100.239	1379.473
2004	779.741	645.840	1425.581	48.596	60.211	108.807	1534.388
2005	852.9	794.0	1646.9	70.4	61.6	132	1778.9
2006	819.3	907.2	1726.5	96.4	81.2	177.6	1904.1
2007	902.5	1048.8	1951.3	123.6	128.8	252.4	2203.7
2008	1025.8	1261.2	2287	163.6	163.5	327.1	2614.1
2009	1141.3	1570.7	2712	179.2	193.9	373.1	3085.1
2010	1045.4	1790.4	2835.8	265.6	165.3	430.9	3266.7
2011	999.6	2194.4	3194	363.4	167.3	530.7	3724.7
2012	973.9	2742.2	3716.1	387.7	181.8	569.5	4285.6
2013	938.4	3521.0	4459.4	486.9	210.1	697	5156.4
2014	1091.0	4621.0	5712	517.7	273.1	790.8	6502.8
2015	1152.4	5214.1	6366.5	558.2	350.8	909	7275.5
2016	1334.1	5591.2	6925.3	580.1	402.4	982.5	7907.8

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر للفترة 2000– 2016.

من خلال الجدول أعلاه وخلال طول فترة الدراسة أن القطاع العمومي يحتل النسبة الأكبر في حجم القروض الممنوحة من طرف المصارف ككل مقارنة بالقطاع الخاص، وطبعا هذا يرجع إلى أن القطاع العمومي يحتاج لتمويل مشاريع الإستثمار الكبرى وخاصة منها قطاعي الطاقة والماء، اما بالنسبة للقروض الممنوحة للقطاع الخاص فهي تكون لصاح المؤسسات الخاصة والسلع المعمرة لفائدة الأسر.

وبالنسبة لفترة النضج لقروض الموزعة فإن القروض المتوسطة والطويلة الاجل قد سيطرت وأخذت حصة الأسد في إجمالي القروض الممنوحة بنسبة بلغت 64% والنسبة المتبقية قد عادت لصالح القروض القصيرة الأجل، وطبعا هذا يرجع كما ذكرنا آنفا إلى تمويل الأستثمارات الكبر وذات الأجل الطويل كاقطاعات الطاقة والماء.

ونفس الشيء يمكن ذكره في ما يخص هيكل القروض الممنوحة من طرف فروع المصارف، فإن أغلب القروض الممنوحة للاقتصاد يرجع توزيعها بالأساس إلى الدور الهام الذي تقوم به المصارف العامة في التمويل مقارنة بالتمويل الخاص بالمصارف الخاصة، وهذا طبعا يبقى في ظل غياب أسواق مالية متطورة، وهو الشيء الذي يمكن ملاحظته بشكل واضح من خلال الجدول أعلاه.

منحنى رقم (02): يوضح تطور حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك العامة والخاصة خلال الفترة (2000–2016):

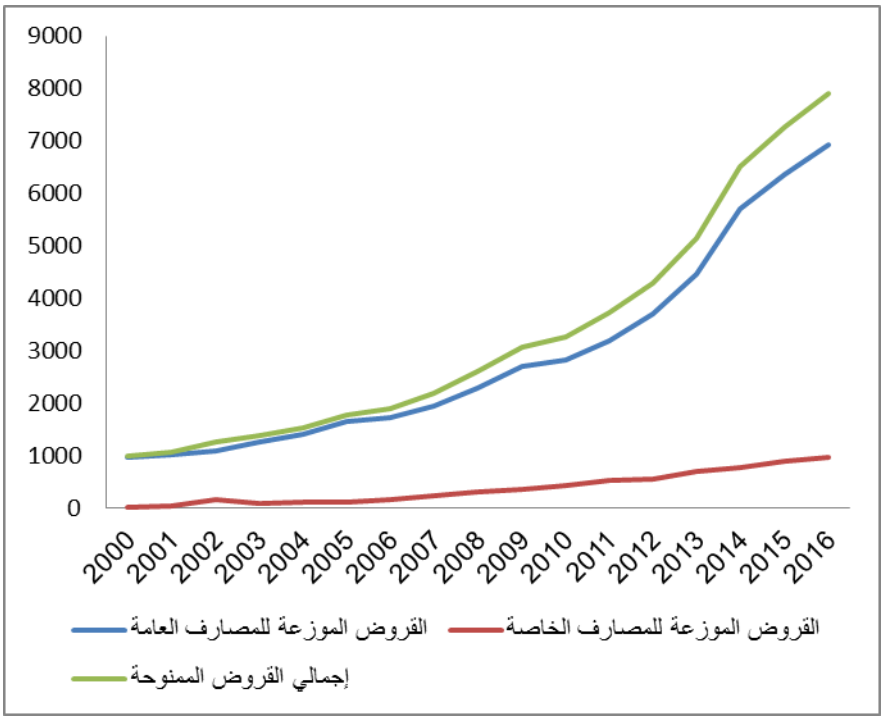

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر للفترة 2000– 2016.

يتضح من خلال المنحنى أعلاه السيطرة الشبه كلية للإئتمان المصرفي للمصارف العمومية مقارنة بالمصارف الخاصة، فالقروض الممنوحة من طرف المصارف الخاصة نستها جد ضئيلة في بداية الدراسة وهذا طبعا يعود لحداثة هذا القطاع، كما يلاحظ تأثره بشدة بعد الفضائح التي طالت اهم بنوك هذا القطاع خصة بعد سنة 2001، وفيما يخص المصارف العامة فالإئتمان الممنوح يأخذ حصة الأسد في تمويل مختلف قطاعات الاقتصاد، وهو يتميز بالنمو المتواصل خلال كل فترات الدراسة، عدا تأثره الطفيف لأزمتين التي مختلف دول العالم لسنة 2008 وسنة 2014، وهذا طبعا يرجع لأن أهم مصادر الإئتمان تتعلق بالموارد النفطية.

ثالثا– تقييم أثر الإئتمان على حجم الادخار المصرفي المعبئ

سنحاول من خلال هذا المحور تقدير أثر الإئتمان المصرفي مع الإشارة إلى أثر بعض المتغيرات على الإدخار كالتضخم ومعدل الفائدة على الودائع.

وتتم صياغة النموذج كالآتي:

Dépôt =f(Cre, Int, Inf)

- Dépôt: الإدخار المصرفي

-Cré: الإئتمان المصرفي

- Int: معدل الفائدة على الودائع

- Inf: معدل التضخم

جدول رقم(03) : معطيات المتغيرات الإقتصادية للدراسة.

الوحدة: مليار دينار

Année	Dépôt	Cré	Int %	Inf %
2000	1441,852	993,053	7,5	0,33916319
2001	1789,933	1077,699	6,25	4,22598835
2002	2127,359	1266,043	5,33333333	1,41830192
2003	2442,948	1379,473	5,25	4,26895396
2004	2606,6	1534,388	3,64583333	3,9618003
2005	2857,3	1778,9	1,9375	1,38244657
2006	3400,2	1904,1	1,75	2,31452409
2007	4321,8	2203,7	1,75	3,67382727
2008	4937,9	2614,1	1,75	4,86299053
2009	4731,8	3085,1	1,75	5,73433341
2010	5395	3266,7	1,75	3,91304348
2011	6283,3	3724,7	1,75	4,52176466
2012	6690	4285,6	1,75	8,89458529
2013	7229,2	5156,4	1,75	3,25368418
2014	8518,5	6502,8	1,75	2,91640641
2015	8335,1	7275,5	1,75	4,78497696
2016	8141,5	7907,8	1,75	6,39771411

المصدر: -الإدخار والإئتمان المصرفي: تقارير بنك الجزائر

- التضخم، سعر الفائدة على الودائع: البنك الدولي

وبإدخال اللوغاريتم على المتغيرات تصبح كاتالي:

Log Dépôt =f(LogCré, LogInt, LogInf)

ونقوم باستعمال طريقة المربعات الصغرى والتي أعطت نتائج التقدير كاتالي:

جدول رقم (04): نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: LOGDEPOT
Method: Least Squares

Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGCRE	0.63	0.050395	12.45977	0.00
LOGINT	-0.25	0.061122	-4.073853	0.00
LOGINF	0.07	0.033143	2.121944	0.05
C	3.52	0.431293	8.159995	0.00
R-squared	0.983444	Mean dependent var		8.331559
Adjusted R-squared	0.979624	S.D. dependent var		0.571784
S.E. of regression	0.081620	Akaike info criterion		-1.971165
Sum squared resid	0.086603	Schwarz criterion		-1.775115
Log likelihood	20.75490	Hannan-Quinn criter.		-1.951677
F-statistic	257.4073	Durbin-Watson stat		1.434613
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9،

ومعادلة التقدير كانت كما يلي:

$$LogDépot = 3.52 + 0.63LogCré - 0.25\ LogInt + 0.07\ LogInf$$

نتائج التقدير:

نلاحظ من خلال جدول التقدير مايلي:

- معامل التحديد R^2=98.34 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بـ 98.34%.

- نلاحظ مرونة الادخار للائتمان المصرفي، حيث أن معلمة الائتمان المصرفي معنوية عند مستوى معنوية 05% حيث P=0,00 وذات إشارة موجبة، وهذا يوافق النظرية الاقتصادية، أي أن تقديم القروض من طرف البنوك يعتمد بدرجة أولى على الودائع، فعندما يرتفع (أو ينخفض) الائتمان المصرفي بـ 01%، ترتفع (أو تنخفض) الودائع المصرفية بـ 63% .

– مرونة الإدخار للتضخم، حيث أن معلمة التضخم معنوية عند مستوى معنوية 05% حيث P=0,05 وذات إشارة موجبة، وهذا يعني أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين، أي أنه عندما يرتفع (أو ينخفض) التضخم بـ 01%، ترتفع (أو تنخفض) الودائع المصرفية بـ 07% .

– ونجد أن معلمة معدل الفائدة على الودائع معنوية عند مستوى معنوية 05% حيث P=0,00 وذات إشارة سالبة، وهذا يخالف النظرية الاقتصادية.

– النموذج ككل مقبول احصائيا، لأن الإحتمالية للنموذج ككل تساوي صفر وهي معنوية عند مستوى معنوية 01%. ولايعاني من مشاكل قياسية (عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء وثبات التباين، ويتبع توزيع طبيعي).

الخاتمة:

نتائج الدراسة:

من خلال نتائج إختبارات الدراسة القياسية السابقة تم التوصل إلى أنه وبالنسبة للنظام المصرفي الجزائري، فإن هناك علاقة قوية بين الإئتمان المصرفي وحجم الإدخار المصرفي (الودائع البنكية) خلال طول فترة الدراسة، أي أن الإئتمان يؤثر بشكل كبير على مستويات وتغيرات الإدخار المصرفي لدى البنوك التجارية.

كما أن المحددات الأخرى للادخار المصرفي هي الأخرى لها أثر على حجم الإدخار المصرفي، فالبنسبة لمعدل الفائدة فإن الدراسة كشفت إلى أن العلاقة بينهما هي مخالف لما تنص عليه النظرية الاقتصادية، أي أن هناك علاقة عكسية بين الإدخار المصرفي و معدلات الفائدة على الودائع.

أما بالنسبة للعلاقة الموجودة بين الإدخار المصرفي ومعدل التضخم فإن الدراسة قد كشفت أن معدلات التضخم لها أثار موجبة على مبالغ الإدخار المصرفي وهذا من ناحية قيمته الإسمية.

كذلك من جهة أخرى فإنه ومن خلال الدراسة يتضح أن التحسن الملحوظ في مستوى الادخار لم يكن ناتجا فقط عن تطور قدرة البنوك التجارية في جذب الودائع، بل يعود سبب ذلك كذلك إلى الارتفاع المحسوس في العوائد البترولية التي تأخذ شكل ودائع جارية، خاصة في متوسط فترة الدراسة، كما أن ضعف الودائع لأجل في تغطية النشاط الائتماني، واتجاه ميلها نحو الانخفاض، يرجع ذلك إلى عدم توفر الجهاز المصرفي الجزائري على سياسات ادخارية محكمة تسمح له بتشجيع المدخرات ذات الطابع المتوسط والطويل.

الملاحق:

دراسة المشاكل القياسية للنموذج

1- التوزيع الطبيعي للأخطاء

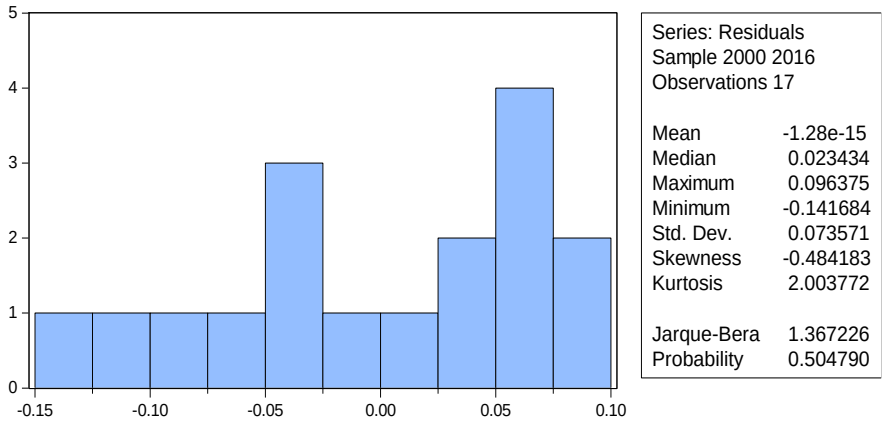

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9،

نلاحظ من خلال النتائج ان أخطاء التقدير تتبع التوزيع الطبيعي، حيث انه من خلال اختبار Jarque bera بلغت القيمة الإحتمالية له (Prob=0,504790) وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 05% وهذا مايؤكد التوزيع الطبيعي للبواقي.

2- الإرتباط الذاتي للأخطاء

جدول رقم (05): نتائج اختبار Breusch-Godfrey LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.132670	Prob. F(3,10)	0.1595
Obs*R-squared	6.632888	Prob. Chi-Square(2)	0.0846

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9،

تشير النتائج الموضحة بالجدول أعلاه لاختبار Breusch- Godfrey Serial Correlation LM، أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي، لأن القيمة الاحتمالية (Prob. Chi-Square = 0.0846) أكبر من 5%. عند فترة إبطاء تساوي 03.

3- عدم ثبات التباين

جدول رقم (06): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.459101	Prob. F(1,14)	0.1392
Obs*R-squared	2.390508	Prob. Chi-Square(1)	0.1221

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9،

من خلال النتائج الموضحة بالجدول أعلاه لاختبار ARCH يتضح ان القيمة الاحتمالية (Prob. Chi-Square = 0.1221) وهي أكبر من 05%، وهذا مايجعلنا نقبل فرضية العدم التي تنص على أن المعلمات تختلف جوهريا عن الصفر، أي أن التباين الأخطاء ثابت عبر الزمن وبالتالي فإن السلسلة تباينها ثابت عبر الزمن.

قائمة المراجع:

1- حمزة محمود الزبيدي، ادارة المصارف، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2011.

2- عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت لبنان،2014.

3- محمود عزت اللحام، مصطفى يوسف كافي، إدارة المصارف، دار الإعصار العلمي لنشر والتوزيع، عمان، 2016.

4- دريد كمال آل شبيب، ادارة العمليات المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الاولى 2015، عمان.

5- عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2015، الجزائر.

6- احمد سلامي، محددات الإدخار المحلي في الإقتصاد الجزائري- دراسة قياسية للفترة(1970-2015)، مجلة الباحث، العدد2017/17.

7- رانية خليل حسان أبو سمرة، تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم دراسة تطبيقية للمصارف التجارية في فلسطين، شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة غزة، فلسطين، 2007.

8- تقارير بنك الجزائر للفترة 2000-2016.

9- تقارير البنك الدولي للفترة 2000-2016.